الأمم المتحدة S/PV.8329



مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٣٢٩

الأربعاء، ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة بيرس	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بوليفيا (دولة - متعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	بيرو	السيد تينيا
	السويد	السيد سكاو
	الصين	السيد ياو شاو جون
	غينيا الاستوائية	السيدة بيكو مباسوغو
	فرنسا	السيدة غيغن
	كازاخستان	السيد تيمينوف
	كوت ديفوار	السيد أدوم
	الكويت	السيد المنيخ
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

1826377 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

أقر جدول الأعمال.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيدة ديكارلو.

السيدة ديكارلو (*تكلمت بالإنكليزية*): نجتمع اليوم في أعقاب سلسلة أخرى من التصعيد العنيف هددت بإغراق غزة في الحرب. وقد قاد المنسق الخاص ملادينوف خلال الأسابيع القليلة الماضية، جهوداً غير مسبوقة للأمم المتحدة مع حكومة مصر وغيرها من الشركاء الإقليميين والدوليين للحيلولة دون اندلا ع أعمال قتالية مدمرة أخرى، وتلبية الاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحاً ودعم المصالحة الفلسطينية الداخلية.

وتسلط أعمال العنف المتكررة الضوء على مدى إلحاح هذه المبادرة. وخلال عدة جولات من الأعمال العدائية طوال الفترة المشمولة بالتقرير، أطلق المسلحون الفلسطينيون ما يناهز ١٩٥ صاروخاً وقذيفة هاون باتجاه إسرائيل. وفي ٧ آب/أغسطس، أفيد بسقوط صاروخ من طراز غراد في حقل مفتوح بالقرب من مدينة بئر السبع، وهي أبعد مكان تصله قذيفة منذ الأعمال العدائية لعام ٢٠١٤.

وقد استهدفت إسرائيل مواقع في قطاع غزة في ١٢٥ مرة على الأقل. وقُتل ثمانية فلسطينيين، من بينهم امرأة حامل وطفلها البالغ من العمر ١٨ شهراً، بينما جُرح ٥٦ فلسطينياً و ٢٨ مدنياً إسرائيلياً. وتؤكد هذه الهجمات المتبادلة، التي تصاعدت في الأشهر الأخيرة، هشاشة فترات الهدوء المؤقتة والحاجة للتوصل إلى حلول أطول أجلاً.

وخلال الأسابيع الأخيرة، زاد تدهور الحالة الإنسانية في غزة، فيما يرجع جزئيا إلى القيود الإضافية التي فرضتها إسرائيل على حركة البضائع عبر معبر كيريم شالوم. وجاء ذلك كرد فعل على إطلاق الطائرات الورقية والبالونات الحارقة من غزة، التي أحرقت آلاف الأفدنة من الحقول والغابات والأراضي الزراعية الإسرائيلية.

وفي ١٥ آب/أغسطس، أعادت إسرائيل فتح معبر كيريم شالوم بالكامل ووسعت نطاق منطقة الصيد إلى تسعة أميال بحرية. وقد رحب الأمين العام بالقرار باعتبار أن له تأثيرا كبيرا على اقتصاد غزة المتعثر وعلى الجهود المبذولة لتهدئة الوضع. ومع ذلك، في ١٩ آب/أغسطس، أغلقت إسرائيل معبر إيريز للمشاة أمام سكان غزة والضفة الغربية، باستثناء الحالات الإنسانية، محتجة بحوادث العنف المستمرة عند السياج.

وبينما نعمل من أجل الرفع الكامل للإغلاق المفروض على غزة، تمشيا مع القرار ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، أدعو الطرفين إلى ضمان وصول الإمدادات الإنسانية التي تمس الحاجة إليها إلى قطاع غزة. يجب ألا تكون هذه الإمدادات رهينة للتطورات السياسية والأمنية.

كما أكرر النداءات السابقة التي وجهها المنسق الخاص، لحركة حماس لكي تقدم معلومات كاملة عن المواطنين الإسرائيليين المحتجزين في غزة، كما هو مطلوب بموجب القانون الدولي الإنساني. وتتخذ الأمم المتحدة خطوات لزيادة قدرتها في الميدان على تقديم دعم أفضل لمشروعات الطاقة والمياه والصحة وإيجاد الوظائف التي أقرتها السلطة الفلسطينية والمجتمع الدولي. ويسرني ملاحظة تطلع العديد من الأطراف المانحة والمنظمات الدولية

إلى زيادة مخصصاتها لفلسطين. إن هذه هي الاستجابة المناسبة للبنية الأساسية المتهالكة في غزة والاقتصاد المنهار. ومما يشجعني بوجه خاص زيادة البنك الدولي، مخصصاته البالغة ٩٠ مليون دولار للضفة الغربية وقطاع غزة، بما في ذلك توفير ما يناهز ٤٠٠ ٤ فرصة عمل قصير الأجل.

كما يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتسريع برنامج المساعدات الاقتصادية الطارئة بدعم من عدة أطراف مانحة. وتركز مجمل الجهود على توظيف النساء والشباب كأولوية. ويهدف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى منح ٤٠ في المائة من فرص العمل المتولدة عن المشاريع للنساء، وهي خطوة حاسمة بالنظر إلى أن معدل البطالة بين النساء الفلسطينيات لا يزال أعلى بكثير منه بين الرجال، حيث تجاوز ٧٨ في المائة في غزة في الربع الثاني من عام ٢٠١٨.

ويأتي ذلك في أعقاب إطلاق برنامج العمل اللائق للمرأة في شهر أيار/مايو، وهو مبادرة إيطالية مشتركة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية لتعزيز فرص العمل المتساوية واللائقة في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، بالإضافة إلى إطلاق هيئة الأمم المتحدة للمرأة في شهر نيسان/أبريل الماضي، لمشروع بتمويل من اليابان، لدعم النساء في غزة.

إن تحسين الحالة الإجتماعية الإقتصادية للمرأة الفلسطينية أمر أساسي للسلام والاستقرار، حيث تظل المرأة أكثر ضعفا في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. وتلك أيضا جهود هامة لتعزيز دور المرأة في منع نشوب النزاعات، تمشيا مع قرارات مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن.

ومع ذلك، فإنني أشعر بقلق عميق أن تمويل الوقود الذي تقدمه الأمم المتحدة بشكل استعجالي لنحو ٢٥٠ منشأة حيوية في غزة، قد نفد الآن. وهناك حاجة ملحة إلى حوالي ٤,٥ مليون دولار لضمان تقديم الحد الأدنى من الخدمات الأساسية حتى نهاية العام. ومما يثير القلق أيضاً النقص الخطير الحاصل في إمدادات الأدوية الأساسية، مع نفاد ٤٠ في المائة من الأدوية الأساسية بشكل كامل.

وتعمل الأمم المتحدة مع حكومتي إسرائيل وفلسطين على استعراض آلية إعادة إعمار غزة لتحسين أدائها لمهامها وشفافيتها وإمكانية توقع أنشطتها. كما بذلت السلطة الفلسطينية جهوداً كبيرة لإعادة تأكيد مشاركتها في دعم غزة. وأتطلع إلى مشاركتها الكاملة والنشطة في هذا الصدد. كما أرحب بجهود مصر المتواصلة لتيسير تحقيق المصالحة الفلسطينية الداخلية، وهي ليست حاسمة الأهمية للنهوض بالأهداف الإنسانية والإنمائية في غزة فحسب، بل ولتحقيق التطلعات الوطنية الفلسطينية. وأكرر دعوة الأمين العام التي وجهها إلى جميع الأطراف لدعم هذه الجهود.

لقد دأبنا بشكل منتظم على إطلاع مجلس الأمن وأعضائه على التحدي المالي الذي لم يسبق له مثيل الذي تواجهه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) هذا العام.

وقد حذّر الأمين العام من أنه ستترتب عن عدم معالجة العجز في تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) البالغ قدره ٢١٧ مليونا عواقب خطيرة في المجالين الإنساني والإنمائي، علاوة على آثارها على الاستقرار الإقليمي. وأشكر الدول الأعضاء التي اتخذت خطوات ملموسة للمساعدة في سد ذلك العجز، وندعو الآخرين إلى زيادة دعمهم للأونروا. ومن الضروري أن نواصل التعبئة الجماعية الفعالة في هذا الصدد.

وإذ أنتقل إلى الحالة عموما، فما تزال أعمال العنف تحدث في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة وفي إسرائيل. ففي غزة قتلت قوات الأمن الإسرائيلية ١٣ فلسطينيا خلال الاحتجاجات المستمرة بالقرب من السياج الحدودي، بمن في ذلك أحد العاملين الطبيين وأربعة أطفال. وأصيب أيضا حوالي ٠٠٠ ١

فلسطيني وجندي إسرائيلي. وفي ٢١ آب/أغسطس إسرائيل أعلن النائب العام العسكري الإسرائيلي أن الشرطة العسكرية قد شرعت في التحقيق في وفاة اثنين من الفلسطينيين قُتلا خلال المظاهرات بالقرب من السياج في غضون الأشهر الأخيرة. وفي حين أن من واجب إسرائيل أن تحمي مواطنيها، فإنه يجب عليها أيضا أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس في استخدام الذخيرة الحية، والامتناع عن استخدام القوة القاتلة إلا كونها ملاذا أخيرا. وأدعو حماس أيضا إلى تجنب أعمال العنف بالقرب من السياج والامتناع عن تعريض حياة الأطفال للأذى. ويجب عدم استهداف الأطفال أو استغلالهم بأي صورة من الصور.

وفي ٢٦ تموز/يوليه طعن شاب فلسطيني يبلغ من العمر ١٧ عاما مدنيا إسرائيليا حتى الموت وأصاب اثنين آخرين في مستوطنة آدم في الضفة الغربية، وأطلق عليه أحد الضحايا الرصاص وأرداه قتيلا. ومن المؤسف أن حماس وغيرها قد اختارت مرة أخرى تمجيد مثل ذلك الهجوم. وبعد فترة من الهدوء النسبي في القدس اندلعت اشتباكات في ٢٧ تموز/يوليه – الذكرى السنوية الأولى للاضطرابات التي حدثت عقب اتخاذ قرار العام الماضي في الباحة المقدسة – في الموقع نفسه بين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية أصيب فيها ١٠ فلسطينيون وأربعة من أفراد الشرطة الإسرائيلية. وفي ١٧ آب/أغسطس قُتل رجل إسرائيلي عربي برصاص قوات الأمن الإسرائيلية في مدينة القدس القديمة بعد محاولته طعنهم. وعقب كلا الحادثين أغلقت قوات الأمن الإسرائيلية مداخل المجمع لبضع ساعات قبل إعادة فتحها تماما. وبمناسبة الاحتفال بعيد الأضحى هذا الأسبوع واقتراب موعد الأعياد اليهودية، فإنني أحث الجميع على القيام بدورهم لتجنب وقوع الأعمال الاستفزازية في المواقع المقدسة في مدينة القدس. وعقد المنسق الخاص سلسلة من الاجتماعات مع الزعماء الدينيين المسيحيين واليهود والمسلمين في القدس لمناقشة أهمية الحفاظ على الهدوء ونبذ العنف وضمان الحفاظ على الوضع الراهن في الأماكن المقدسة، وسيواصل العمل مع جميع أصحاب المصلحة في هذا الصدد.

وفي ١٤ آب/أغسطس، أعلنت السلطات الإسرائيلية أنها ستنشر عطاء لإنشاء ٦٠٣ وحدة سكنية في مستوطنة رامات شلومو في القدس الشرقية – وهو أول إعلان من نوعه منذ عام ٢٠١٦. وفي المنطقة جيم، نُشر عطاء لإنشاء ٥١١ وحدة سكنية استنادا إلى خطط تشييد سبقت الموافقة عليها. وفي١ آب/أغسطس أكدت الإدارة المدنية الإسرائيلية عزمها على توسيع الحدود البلدية لمستوطنة أميشاي لتشمل موقع آدي آد. وإذا ما نُفِّذت فسوف تكون بمثابة تقنين لأول موقع استيطاني بموجب القانون الإسرائيلي منذ عام ٢٠١٤. وأعيد تأكيد الموقف الثابت للأمم المتحدة بأن جميع الأنشطة الاستيطانية غير قانونية بموجب القانون الدولي وأنها تشكل عقبة أمام السلام.

وفي المقابل هدمت السلطات الإسرائيلية ١٨ منشأة مملوكة للفلسطينيين في المنطقة جيم والقدس الشرقية بسبب عدم الحصول على رخص البناء التي يكاد يكون حصول الفلسطينيين عليها مستحيلا. ونتيجة لذلك، تم تشريد ثمانية فلسطينيين، بينهم ستة أطفال. وفي ١ آب/أغسطس أشارت محكمة العدل الإسرائيلية العليا إلى أنها لم تجد سببا كافيا لمنع تدمير قرية البدو، خان الأحمر. ووجهت الدولة بإيجاد موقع بديل لإعادة توطين البدو، وهو ما لم تتفق عليه الأطراف بعد. ولا يزال الهدم معلقا إلى حين تنظر المحكمة في القضية. وأكرر نداءات الأمم المتحدة إلى إسرائيل بوقف هدم الممتلكات الفلسطينية ووضع حد للجهود الرامية إلى إعادة توطين مجتمعات البدو المقيمين في الضفة الغربية المحتلة. فهذه الإجراءات تتعارض مع القانون الدولي وتقوض حل الدولتين.

وأود أن أختتم بالتنويه بالجهود التي يبذلها الرجال والنساء العاديون – الإسرائيليون والفلسطينيون – الذين يتغلبون على الشكوك واليأس باتخاذ خطوات ملموسة لتعزيز التسامح وبناء

مستقبل مشترك. ويشمل هؤلاء المتطوعين الذين يتكفلون بتوصيل المرضى الفلسطينيين إلى المرافق الطبية في إسرائيل حسب موعدهم فيها، والقادة الشباب الذين يجدون سبلا مبتكرة لبناء مستقبل مشترك بين الطوائف في القدس، والعلماء الذين يعملون معا لمواجهة التحديات البيئية الإقليمية، ودوائر النساء الفلسطينيات والإسرائيليات لأجل السلام وتعزيز مشاركة المرأة في العملية السياسية تمشيا مع القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وعلى النحو المبين في تقرير المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط لعام ٢٠١٦ (S/2016/595، المرفق) فإن مثل هذه المبادرات توفر أساسا حاسما لبذل جهود السلام على نطاق أوسع. وأدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة تقديم الدعم السخي إليها. ولئن كان المجتمع الدولي يركز على حل الأزمة الحالية في غزة وإعادة حكومة فلسطينية شرعية إلى قطاع غزة، فإن مثابرة هؤلاء الأفراد تذكّر بضرورة استعراض الجهود التي نبذلها في إطار تحقيق الهدف الأعم المتمثل في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وبناء مستقبل تعيش فيه دولتان جنبا إلى جنب في سلام وأمن وكرامة على أساس قرارات الأمم المتحدة والاتفاقات السابقة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

أدعو أعضاء المجلس الآن إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٥.